أهمية الإسراع في إجراء الانتخابات واختيار الجمعية الوطنية:

إن النجاح الحقيقي للمسيرة السياسية أقنعت بضرورة دخول جميع مكونات الشعب العراقي في الانتخابات وعدم وجود مقاطعين لها وبذلك يكون للجميع نفس الحظوظ في الفوز والدخول في القرار المؤثر للدولة العراقية الجديدة.

وتأكيداً لهذا النجاح الذي تم تحقيقه فإن الاقتراب من إجراء الانتخابات تكمن في كونها عراقية خالصة بدون تدخلات وتأثيرات خارجية بموجب دستور عراقي كتب لأول مرة تدار بموجبه الدول العراقية الحديثة ومنها عملية الانتخابات البرلمانية القادمة. ﴿فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[1].

ورغم ذلك لم يقف الإرهابيون مكتوفي الأيدي وإنما كانت لهم محاولات يائسة أثبتوا من خلالها حقيقة أدوارهم الإجرامية باعتبارهم حفنة من القتلة الذين يحاولون إعاقة العدالة ومسيرة الشعب العراقي نحو الأمان والاستقرار والتقدم، ومحاولة نشر الفوضى والخراب في بلاد الخير والنعم ليسود الجهل والتخلف وإرجاع العراقيين إلى العهود المظلمة إلا أن محاولات تلك الزمر الإرهابية قد باءت بالفشل لوعي الشعب العراقي بمخططاتهم الرامية إلى زرع الفتنة والطائفية لإشعال الحرب الأهلية في العراق، فما اقترفوه بحق الشعب العراقي من البشاعة الإجرامية ما لا يمكن وصفه أبداً توضح مدى عمق المؤامرة التي خطط لها هؤلاء التكفيريون وأدركوا أن لا فائدة من وجودهم على أرض الرافدين بعد أن وجدوا أن جداراً عراقياً قوياً متماسكاً لا يمكن اختراقه أو تحطيمه وأن هذا الشعب الأصيل يحظى بعناية الرب ومن الصعب بكل القياسات العسكرية أن يهزم شعباً يقف معه الله.

(1) سورة التوبة، الآية: 111.

﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1].

وانكشفت زيف ادعاءاتهم الجهادية وخزعبلاتهم التي أخذت لا تنطلي على أحد وأنهم مندحرون لا محالة.

إن عراقاً ديمقراطياً حراً يشكل عائقاً أمام طموحات الإرهابيين لأنهم يعتقدون أن بإمكانهم أن يجعلوا من العراق قاعدة لهم، لذا أخذوا يتخبطون في اعتداءاتهم بعد أن حرفوا فكرة الجهاد وأخذوا يختارون ضحاياهم عشوائياً بقتل المزيد من الأبرياء من خلال قيام بعض المجانين بتفجير أنفسهم وسط حشود الناس.. ظناً منهم أنهم سينجحون بتدمير وإعاقة الحياة الآمنة في العراق الجديد.

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾[2].

وأدرك العراقيون أن ما حققوه في 30 يناير/كانون الثاني 2005م كان عظيماً بالفعل وأنه الطريق الأمثل لفرض إرادتهم الحرة وصياغة حاضرهم ومستقبلهم الزاهر.

ومن المهم مشاركة القوى السياسية السُنيّة، بعد أن أدركت بأن الزمن يمضي بسرعة والطرق قد تغلق أمامهم إذا ما لم يحققوا مكاسب سياسية فاعلة بالدخول في العملية السياسية ومشاركة الآخرين وخوض الانتخابات البرلمانية القادمة بعزيمة وثبات تمكّن القوى الوطنية الصادقة في كل المكونات الدينية والمذهبية والديمقراطية من أن تحرز المكانة اللائقة في البرلمان وتستعيد ثقلها ووزنها السياسي وتساهم في بناء العراق الجديد، والسعي إلى وحدة الصف في عراق موحد بكل قومياته وأديانه ومذاهبه وإلى تكاتف الجهود من أجل إعادة إعمار البلاد واستعادة كل الحقوق الضائعة.

كما نتطلع بتلهف إلى إقرار ديمقراطية حقيقية، واقتصاد وطني قوي ومعيشة هانئة لكل طبقات الشعب، كما نتطلع إلى أمن واستقرار وطمأنينة في دولة خالية من الإرهاب والقتل والسلب والنهب وإعادة القدرة على المؤسسات الحكومية في ظل عراق قوي يشارك المجتمع الدولي في بناء الحضارة الإنسانية لا سيما وقد كان مهداً للحضارات منذ أقدم العصور لأنه شعب العطاء والمحبة والإبداع.

(1) سورة: الأنفال، الآية: 7.

(2) سورة: آل عمران، الآية: 12.

كلنا أمل أن تصفو نفوس العراقيين جميعاً سُنَّة وشيعة عرباً وأكراداً ومسيحيين وتركمان وغيرهم من الطوائف الأخرى، وتتوحد القلوب ويجتمع الشمل على حب الوطن الصادق والتعاون والإيثار، وأن تكون اللغة المثلى في التعامل هو الحوار السلمي الهادئ البعيد عن العنف والطائفية والتطرف لينعم العراق بالرفاهية ويشع نور السلام على كل ربوع الوطن، وينهزم الظلام ومن يختفي تحت أجنحتهُ من الإرهابيين والعصابات التكفيرية والأجانب المرتزقة الذين تسللوا عبر الحدود ليقتلوا آمالنا وأحلامنا وأمنياتنا في عراق يزهو بالخير والانتعاش الاقتصادي ويعيش أبناؤه تحت خيمة الوحدة الوطنية.

ولكي نبدأ عهداً جديداً مليئاً بالعطاء ونقضي على الإرهاب يجب أن يأخذ كل ذي حق حقه، ونكون قد استفدنا من تجارب الماضي ونعده مكسباً مهماً للعبور إلى ضفة الأمان بعد أن نتجاوز أخطاءنا ونرمي وراء ظهورنا آلام الماضي وأحزانه ومآسيه، وأن يكون شعارنا جميعاً إعمار العراق وتطهيره من الإرهابيين والفاسدين إلى الأبد دون أن ندع البعض ـ وإن كانوا قلة ـ من أن يبكوا على أطلال الماضي لنسير معاً بلا تمايز أو تعالٍ.. كلنا إخوة نشارك بعضنا بعضاً في هذا الوطن الجميل.

كلنا عراقيون أصيلون نعيش تحت خيمة العراق، نتقاسم رغيف الخبز ونتعاون على متطلبات الحياة المعيشية معاً ونعمل على بناء وطننا الحبيب. وكلما اشتد ضيق الحزام ومعاناة الحياة نزداد قوة وتماسكاً ووحدة... فالخير قادم.

فوطننا يطفو على بحر واسع الآفاق من النفط والخيرات وسيستعيد الوطن عافيته ويأخذ موقعه الطبيعي في أسواق النقد العالمي، وهذا ما سيؤكده نظام الحكم الديمقراطي في عراقنا الجديد، يجب أن نؤمن بإنسانيتنا قبل أن نكون مواطنين عراقيين سواء كنا سُنَّة أو شيعة عرباً أو أكراداً مسيحيين أو تركمان، أو صابئة علينا أن لا نتعاطف مع التقسيمات العرقية والطائفية ونعمل جاهدين للإبقاء على هوية العراق حراً ديمقراطياً موحداً يحتضن كل أبنائه الشرفاء من طبقات الشعب، من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه.. فلا فرق بين الأبناء إلا بمقدار ما يحمله كل منهم وطنية وانتماءً وكفاءة ومقدرة وإخلاصاً لهذا الوطن.

فعندما نفكر في هذا الاتجاه وبهذا المعتقد الوطني فإننا سنضمن الوصول إلى الهدف الذي ننشده، وسيكون طريقنا سهلاً وبإمكاننا أن نعيش في جمهورية ديمقراطية وطنية عادلة.

﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾[1].

إن العراقيين القدماء الذين سكنوا في بلاد وادي الرافدين هم من أقدم الشعوب المتحضرة التي عرفتها الإنسانية، فهم أصحاب حضارة عريقة لم تقتصر أهميتها على العراق وحده بل انتشر تأثيرها في أجزاء واسعة من العالم. فقد استطاعوا أن يحققوا منجزات مهمة للبشرية كشفت عن مهارة العراقيين في مجالات الحياة المختلفة كان الأبرز منها الفضل في اختراع الكتابة التي تعد واحدة من أهم المنجزات التاريخية التي ساعدت في تطور الشعوب ورقيها.

وقد كان للاستقرار والرخاء الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وظهور قادة وأمراء أكفاء يمتلكون المقدرة والشجاعة على قيادة الدولة، دوراً كبيراً في ازدهار البلاد وتقدمه وتطوره وتألقه الحضاري. ويعدّ حمورابي واحداً من أشهر الحكام في بلاد الرافدين ومن المشرعين الأوائل في التاريخ الذي اهتم بحقوق الإنسان ودوره الفاعل في تأمين الحياة الآمنة للعراقيين القدماء. وقد كشفت التنقيبات الأثرية عن قانون من تشريعات حمورابي على مسلة من الحجر مدوّن باللغة البابلية بالخط المسماري متكونة من مئتين واثنتين وثمانين مادة قانونية لتنظيم حياة الفرد في المجتمع عن طريق تحديد حقوقه وواجباته وفرض العقوبات على المخالفين والمسيئين.

والجدير بالذكر أن مجتمعاتنا العراقية القديمة قد عرفت لأول مرة في التاريخ وفي بلاد سومر بالذات أول أشكال الديمقراطية المنظمة.

وهذا يعني بأن الديمقراطية أمراً ليس غريباً على هذا الشعب العريق الذي يعد من أقدم الشعوب المتألقة حضارياً والتي اختارت طريق المساواة والعدل والحرية في ظل تشريعات قانونية تنظم شؤونها ومصالحها وتحمي كيانها وتصون كرامة مواطنيها وحقوقهم.

(1) سورة: آل عمران، الآية: 138.

العراقيون القدماء قد أدركوا من قبل أن التشريعات الدستورية تضمن لكل فئات المجتمع حقوقهم وتجعلهم متساوين في ظل دولة القانون، وهو السبيل الأمثل لتحقيق التطور والعيش برخاء وأمان واستقرار، وهذا بالتأكيد سر التألق الحضاري للعراقيين القدماء في بلاد وادي الرافدين.

فقد كانوا حريصين على بناء دولتهم القوية في ظل تشريعات قانونية منظمة ومصانة. فرغم ما بذله الإرهابيون من جهود كبيرة وحثيثة من أجل إفشال الانتخابات في 30 يناير/كانون الثاني 2005م من خلال إرعاب الناس والحيلولة دون ذهابهم إلى صناديق الاقتراع، إلا أن إصرار العراقيين قد أفشل كلّ خططهم عندما أعلنوا تحديهم البطولي للقوى الظلامية بالمسير نحو الحرية والديمقراطية بمنتهى الشجاعة، لتشكل الانتخابات رفضاً قاطعاً لكل الإرهابيين الذين تلطخت أيديهم بدماء هذا الشعب المظلوم. فقد حسم العراقيون في هذا اليوم ببشارات النصر بالأصابع المنغمسة في حبر الانتخابات لتعلن عن ثورتها البنفسجية العظيمة، وتسير بلا خوف في شوارع العراق متحدية رصاصات الغدر والسيارات المفخخة والعبوات الناسفة لتسجل يوماً تاريخياً أسقطت فيه رهانات كل الذين أرادوا الشر بالعراق وأهله. ومن جديد فالشجاعة التي أبداها العراقيون للتصويت على دستورهم الدائم في 15 تشرين الأول الماضي قد أنعشت الآمال والأحلام في إقرار السلام والمحبة في هذه البلاد وأعادت الثقة المطلقة لهذا الشعب في قدرته على تحدي الإرهابيين وصنع مستقبله بنفسه. فالاندفاع والحماس والرغبة الكبيرة التي ملأت أعماق المواطنين بالمسير نحو صناديق الاقتراع لقول كلمة الفصل، وإنهاء زمن الخوف والرعب والتهميش والضياع أثبتت حقيقة تاريخية بأن هذا الشعب يملك وعياً كبيراً، وأنه امتداد فعلي للأجداد القدماء الذين صوتوا لشريعة حمورابي، لأنهم شعروا بأن بنود تلك التشريعات ستوحد كلمتهم وتعمر بلادهم وتضمن مستقبل أولادهم وتنشر الأمن والاستقرار في ربوع بلاد الرافدين كما يشعر العراقيون اليوم بضرورة هذا الدستور وأهميته في الحفاظ على مكتسبات الشعب ومنجزاته التاريخية، فالتاريخ شهد من جديد تماسك العراقيين وحبهم الكبير لوطنهم، كما كشف

عن أصالة هذا الشعب وتلاحمه المصيري وإيمانه بقدراته الذاتية وطموحاته العظيمة في رسم مستقبل الأجيال القادمة ليعيشوا بأمان واستقرار على تراب هذه الأرض الطيبة.

أجل... العراقيون قد تحدوا اليوم بمنتهى الشجاعة كل الأشرار من العصابات التكفيرية والإرهابيين المجرمين من العرب الوافدين من وراء الحدود، وأيّدوا دستورهم ليثبتوا أنهم حقاً امتداد حقيقي للعراقيين القدماء الذين أيدوا تشريعات حمورابي واختاروا دستوراً ينظم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية إلى جانب كافة شؤونهم الحياتية.

وقدموا التضحيات بتحدي جبروت المعتدين والحاسدين الذين كان يقلقهم تطور الحياة الحضارية لمجتمع بلاد الرافدين...

لقد كانت تلك التشريعات تمثل بحق أعظم نموذج لرقي الإنسان وشكلاً رائعاً للتعبير عن الحرية والديمقراطية التي ذاق ثمارها أبناء وادي الرافدين قبل 1300 سنة، واليوم يستعيد هذا الشعب أمجاده من جديد ويسير بخطى ثابتة لتحقيق دولته الديمقراطية الجديدة.

إن العملية السياسية التي نهض بركبها العراقيون الشرفاء لبناء هذا الوطن من جديد والتصميم على حمايته بكل اقتدار، هو امتداد مشابه للعراقيين القدماء الذين أدركوا ـ كما أدرك اليوم الأحفاد ـ بأن تعطيل الدستور عملية هدم للبلاد.. لذا فالتضحيات التي قدمها العراقيون من دماء أبنائهم كانت تمثل ثمناً عظيماً للحرية والديمقراطية لبناء عراق حر تنعم فيه كل فئاته وطوائفه وقومياته بخير وسلام.

obeikandi.com

• التصويت على الدستور واختيار البرلمان

وبإعلان نتيجة التصويت على الدستور بموافقة الأغلبية من أبناء الشعب فإن العراقيين قد أعلنوا إنهاء عهود الذل والخذلان والخضوع وضياع الحقوق.. ليصبح القرار عراقياً خالصاً بيد الشعب الذي أدرك أن الحوار السلمي هو المشروع الضامن والأكيد لإنقاذ العراق من الإرهابيين، وتفويت الفرصة على كل الشامتين والمنافقين والمارقين والحاسدين.

إن سيادة القانون هو الأمل الذي سيتمكن من خلاله هذا الشعب المناضل من بناء دولته التي ستنعم بالحرية والديمقراطية وتضمن للجميع بلا استثناء حياة هانئة ومستقرة وآمنة.

﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾[1].

فمن قال نعم للدستور شعر بأن هذا الدستور يحدد مصيره ويرضي طموحاته وتطلعاته في الحياة.

ومن قال لا للدستور شعر بأنها الكلمة المناسبة لحماية مصالحه وتطلعاته في الحياة.

وفي النهاية اجتمعت الكلمتان (نعم) و (لا) في صالح العراق، وتحدت الظروف القاهرة ووقفت بشجاعة بوجه الإرهابيين الذين أرادوا إيقاف العملية السياسية بتعطيل الدستور فقالت الجماهير كلمتها وتخلت عن خوفها وكسرت حاجز الصمت المهين، بعد أن شعر الجميع بأن صندوق الاقتراع هو الذي سيحقق للعراقيين أمنهم ومستقبلهم وينقذ البلاد من الفوضى والدمار.

(1) سورة: الروم، الآية: 57.

﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[1].

لقد اكتشف العراقيون بأن التصويت أيًّا كان فإنه الطريقة المثلى التي نحتاجها اليوم لبناء هذا الوطن الجريح وأن العنف التفخيخي والأفكار الهدامة المتطرفة والرعونة السياسية والاستهتار بآراء الآخرين أمر لا يخدم الجميع.

لذا كسر العراقيون في الاستفتاء على الدستور النسبة المئوية المطلقة التي تعودت عليها الشعوب العربية.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾[2].

واليوم أصبح العراقيون يتحكمون بإرادتهم ويختارون ما يناسب طموحاتهم ومصالحهم وقادرون على بناء دولتهم بعد أن تجاوزوا كل الصعوبات والمحن وخرجوا مرفوعي الرأس من الأزمة التي راهن عليها الأشرار الذين لم يتوقعوا أن ينهض هذا الشعب كالمارد الجبار ويقول كلمته وقراره.. لا للإرهاب.. لا للديكتاتورية.. نعم للحرية والديمقراطية.

﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[3].

ورغم أعمال العنف والإرهاب التي تسعى للقيام بها العصابات التكفيرية المجرمة، إلى جانب صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمجتمع والتي ساهمت في انعدامها أو عدم توفرها تلك العصابات الإجرامية، إلا أن العراقيين متفائلون ويعيشون بصبر ملؤه الأمل لبناء عراق جديد يضمن لهم مستقبلهم ومستقبل أولادهم ويوفر لهم عيشاً كريماً وكرامة مصانة وحياة آمنة.

وقد برهن الشعب العراقي على شجاعته وجلده في إفشال كل المخططات التآمرية التي حاولت إعاقة مسيرة الجماهير المتطلعة والمتعطشة للحرية.. وجاء التصويت على

(1) سورة: الأعراف، الآية: 50.

(2) سورة: العصر، الآية: 3.

(3) سورة: آل عمران، الآية: 138.

الدستور أملاً كبيراً في تخطي كل العقبات التي من الممكن أن تحول دون تحقيق النصر المؤزر والنهائي على الإرهابيين ومن يريد الشر بالعراق وأهله.

﴿فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ (1).

إن تجارب ضياع الإنسان والوطن والثروة والكرامة والدولة التي أدمت قلوب العراقيين زمناً طويلاً فيما مضى قد ولى إلى الأبد، ولا يمكن للعراقيين أن يسمحوا لأي كان أن يعيده إلى تلك الفترات المظلمة من تاريخه ويصادر حريته ورأيه وحقوقه وأحلامه وآماله في العيش أسوة بالشعوب المتحضرة التي تنعم بالخير والسعادة.

إن حب العراقيين لوطنهم قد فاق التصور، وقد برهن على صدق هذا الحب حينما سار وهو أعزل دون أن يبالي برصاصات الغدر وقذائف الهاون العشوائية والسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة التي تفجرها الأجساد النتنة، لاختيار الجمعية الوطنية (30 كانون الثاني)، والتصويت على الدستور في 15 تشرين الأول من نفس العام، ليعلن عن مواصلة خطواته الثابتة والجريئة والشجاعة نحو صناديق الاقتراع لاختيار البرلمان في 15 كانون الأول، ليقول نعم بكل ثقة للحياة الحرة الكريمة وللعراق الحر.. نعم للحرية والديمقراطية والحضارة والرقي والمدنية.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (2).

ومن جديد تعرضت الزمر الإرهابية الضالة إلى الانتكاسة المخزية المذلة يوم نجح العراقيون بشجاعة وإصرار على تحقيق إنجازهم التاريخي الكبير الذي تجسد في التصويت الإيجابي على الدستور الدائم، كما ألحقت تلك العملية الوطنية الفشل الذريع بكل المنافقين والمارقين الذين أرادوا الالتفاف على المكتسبات الديمقراطية للشعب العراقي، كما أفشلت محاولاتهم البائسة في إسقاط الحرية والمشروع العراقي الديمقراطي وإرجاعه إلى زمن الكهوف المظلمة وتجريده من قيمه الإنسانية.

(1) سورة: التوبة، الآية: 111.

(2) سورة: البقرة، الآية: 26.

فبغض النظر عن نتيجة الاستفتاء الذي أجري في 15 تشرين الأول الماضي وما أفرزته صناديق الاقتراع، فإن مجرد المشاركة الفاعلة بالمسير نحو صناديق الاقتراع يعد إنجازاً وطنياً وتاريخياً عظيماً، حيث أثبت العراقيون من خلال موقفهم المشرف هذا أنهم أكبر من تهديدات الإرهابيين وأنهم شعب الحضارات التي تؤمن بأن للإنسان قيمة عليا وله حق العيش بكرامته دون أن تصادر إرادته الحرة.

﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[1].

لقد كان الحرص على الوطن هو القاسم المشترك ما بين المواطنين جميعهم، وكان هاجس الخوف من ضياعه هو موضع اهتمامهم، لذا كان القرار حاسماً ومصيرياً بضرورة الاشتراك في عملية الاستفتاء على الدستور دون الانشغال بالحسابات الجانبية والأمور الثانوية التي قد تعيقهم عن قول كلمة الفصل، وأن الطريقة السلمية تسهل عليهم القرار. فكانت استجابة الجميع للمدنية والحضارة بعيداً عن لغة الاقتتال والعنف لتصبح لغة الحوار والإقناع والاعتدال السياسي هي الغالبة على قوة الرصاص ودوي الانفجارات، فكان الصوت العراقي هو الأقوى لأنه قادر على أن يحقق الكرامة والحرية لكل العراقيين الشرفاء.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[2].

فمن كان مقتنعاً بلا.. كان انطلاقاً من الحرص على أهمية الدستور ودور الشعب، ومن قال نعم شعر بأن الدستور يحدد مصيره، وفي النهاية اجتمعت الكلمتان نعم ولا في صالح العراق، وتحدت الظروف القاهرة ووقفت بقوة بوجه الإرهاب بعد أن تخلت عن خوفها وترددها وسلبيتها عندما شعرت بأن صناديق الاقتراع هي التي ستحقق للعراقيين أمنهم وكرامتهم وتحافظ على وطنهم موحداً.

فزحفت الجموع المليونية من أبناء الشعب العراقي إلى مراكز الاستفتاء لتعلن عن ثورتها البنفسجية بلا خوف، وتعلن ميلاد دستور عراقي جديد يعد الأول من نوعه في

(1) سورة: الأنفال، الآية: 10.

(2) سورة: النساء، الآية: 170.

العراق والعالم العربي والإسلامي، فلم يشهد العراق من قبل دستوراً يرضي جميع مكونات الشعب وأطيافه ويكتبه أبناؤه المنتخبون عبر انتخابات حرة ونزيهة بشهادة القاصي والداني من مختلف أنحاء العالم كما شهده هذا الإنجاز العراقي الكبير.

﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1].

خرج العراقيون وهم يلوحون بشارات النصر بعرس تاريخي مجيد ليعبّروا عن غامر فرحهم وقوة تكاتفهم وتماسكهم ومحبتهم لوطنهم الغالي للتصويت على دستورهم، ويتحدّوا بشجاعة مثالية الإرهابيين والعصابات المسلحة والمرتزقة الأجانب القادمين من وراء الحدود.

وسواء أكان تصويتهم (نعم) للدستور أو (لا) وبغض النظر عن النتيجة، فإن تلك المسيرة تعبر عن موقف عراقي موحد أثبت عدم تخلي العراقيين الأصلاء عن مسؤوليتهم وواجبهم الوطني وانتمائهم الحقيقي لهذه الأرض الطيبة.

إن الذين صوتوا (بنعم) أو (لا) جميعهم يقفون على مسافة واحدة من الوطنية والولاء والحب لهذا الوطن ويتسمون بالشجاعة لأنهم رفضوا العنف واتجهوا نحو صناديق الاقتراع. أما الذين بقوا خائفين أو مترددين، أو أولئك الذين فضلوا حمل البندقية لإيذاء الشعب وعرقلة سير العملية السياسية، فهؤلاء هم الضالون عن طريق الصواب ويقفون بالصف المعادي لهذا الوطن.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ﴾[2].

أما الذين يحتجون على أنه دستور كتب في ظل الاحتلال فإنهم يضحكون على أنفسهم، أو كانت قراءتهم للتاريخ مغلوطة أو يعرفون الحقيقة ويتجاهلونها.

فهم أدرى الناس بتلك الحقيقة التي تؤكد وتوضح بلا شك بأن دساتير الدول العربية وعلى وجه التحديد ـ الدول التي تملك بالفعل دستوراً ـ فإنما كتبت في ظل الاحتلال، بل

(1) سورة: الأنفال، الآية: 7.

(2) سورة: آل عمران، الآية: 149.

كتبه لها المحتل، كما حال لبنان ومصر وحتى العراق في عهد التأسيس الأول، بل وحتى الكثير من دول العالم كتبت دساتيرها في ظل الاحتلال كاليابان وألمانيا وغيرها من الدول، فلسنا أول بلد يحتل في العالم، ولكن من المهم أن نتعلم من تجارب غيرنا في التاريخ، فالهنود لم يدمروا بلدهم تحت أية ذريعة، بل أخرجوا الاحتلال بالكلمات وطوروا اقتصاد بلدهم بل وتبوؤوا مكان الصدارة في اقتصاديات العالم شأنهم شأن اليابانيين والكوريين والألمان حيث استغلوا موارد وطاقات الدول المحتلة في بناء بلدهم.

فهل نحن أقل منهم دهاءً وذكاءً ومقدرة؟؟

﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1].

فلأول مرة يشهد بلد عربي استفتاءً شعبياً عاماً تشرف عليه هيئة مستقلة ليس للحكومة فيه أي دخل أو دور.

بينما نجد أن ما تشهده البلاد العربية في عمليات الاستفتاء على الدستور أو عملية الانتخابات العامة مجرد مسرحيات هزلية. على شاكلة مسرحية الزعيم للفنان المصري عادل إمام. تنظمها الحكومة وتشرف عليها بنفسها من خلال نشر مئات الدبابات والسيارات المصفحة إلى جانب ألوف العساكر، مع استنفار كافة الأجهزة الأمنية ونشرها في الشوارع والأزقة لإثارة رعب المواطنين وإرهابهم لتصبح في النهاية نسبة المشاركة 99, 99 كما تعودوا عليها، والرئيس يبقى على كرسيه وكأنه سيعيش مدى الحياة دون أية أهمية للشعب وإرادته.

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾[2].

---

(1) سورة: آل عمران، الآية: 183.

(2) سورة: يونس، الآية: 13.

• العلاقة بين الفرد والدولة في ظل الدستور الجديد

رغم أن تاريخ العراق منذ أكثر من 1400 سنة لم يشهد دوراً فعالاً للإنسان العراقي باتخاذ القرار في إدارة دفة الحياة العامة بمنتهى الحرية، إلا أنه ولأول مرة منذ تعاقب التجارب السياسية يصبح الحوار الوطني بين أبناء الشعب عملاً نوعياً حقيقياً لتعزيز الوعي والالتزام النخبوي الجماهيري للعمل على بناء الوطن من خلال التأكيد على الحياة الدستورية والقانونية العراقية وصياغتها بالشكل الذي يضمن للجميع استحقاقاتهم، والتي كانت قد منيت في زمن مضى بإخفاقٍ بنيويٍّ أضر كثيراً بمفاهيم وضوابط المواطنة الحقيقية عندما كان الحاكم هو سيد القرار ويدير حياة الإنسان العراقي حسب أهوائه ورغباته، ومن جهة أخرى أصبح الدستور رهن النظام العبودي الذي سُير بالاتجاه الذي يرضي رغبات الرئيس ليبقى الإنسان العراقي يعاني تعسفاً لم يسبق له مثيل في التاريخ العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية، وللأسف كان المواطن يتطلع يومياً للتخلص منه، إلا أنه كان يصطدم بجدار الديكتاتورية العنيف حتى أصبح اليأس جزءاً من حياة الشعب ليجد العراقيون أنفسهم لأول مرة أمام فرصة للاستحواذ على ما فقدوه من حق إنساني وقانوني وسياسي واقتصادي وحتى اجتماعي.. فالسلطات التي تعاقبت على حكمه كانت فاقدة للشرعية أساساً ولم تعتمد على مبادئ العدل والمساواة والتكافؤ في تعاطيها مع المواطنين على تنوعهم العرقي والطائفي والسياسي، بل أخذت تعتمد على شريحة أو قبيلة أو طبقة أو طائفة على حساب الكل الجماهيري الوطني مما همشهم وساعد على خلق العداء المؤدي إلى التفرقة العنصرية والطائفية والاقتتال إلى الحد الذي وصل إليه الشعب العراقي بأن يقوم ابن الطائفة أو المذهب الفلاني إلى ذبح أخيه من الطائفة أوالمذهب الآخر، وهذا ناتج من موروثات كانت أساسها الدولة التي لم تبنَ على الاحترام والعدل بين مواطنيها ولم تكن تمثلهم وتتعايش معهم وفق مرتكزات متناغمة وأتت ثمارها

بأول اختبار وقف عليه الوطن في عملية البناء الجديد ليبتعد الجماهير شيئاً فشيئاً عن حب الوطن.

إن النتيجة طبيعية نظراً لأن دور الدولة المستبعد والمتفرعن والمستبد والديكتاتوري قد أضعف الحس والحب والانتماء والولاء الوطني، وبث الفرقة والفتن بين أبناء الشعب الواحد وتأثرها بالانتماء العرقي والطائفي والسياسي في نظرتها للاستحقاقات المطلوبة مع تهميش واضح للوطن والإنسان العراقي.

ولقد كان من الأسباب الأخرى التي ألقت بظلالها على خلق الفجوة وساعدت على أن تكون الحرية والديمقراطية ضحية لصالح الحاكم المستبد عندما أهملت الجماهير الوطن العراقي لصالح الوطن القومي والإسلامي أو الأممي وترك العراق غريباً محترقاً يعيش مناخاً سياسياً متأزماً قاد إلى أن يعيش البعض الارتماء في أحضان الغير، وبدلاً من أن يكون الولاء خالصاً للوطن أصبح الولاء للأمة والدولة، وكانت النتيجة التخلي عن العراق قيماً وأرضاً ومصالحَ، وهو ما أحست به بعد أن رأت أن الدعوة إلى العروبة هو الفشل والانقسام والتناحر خصوصاً وأن «الأشقاء العرب» كانوا السبب في أن يعيش العراقيين وسط ركام كوارث الدم والمجهول.

أما الذين كانوا يراهنون على الذوبان الإسلامي فإنهم أدركوا أن الاختراق والتبعية لا يضمن سلامة وطننا الحبيب من الأفكار المتطرفة التي تحاول أن تعيدنا إلى زمن العصور الوسطى، وأن التجربة في الأوساط الدينية والعرقية قد أدركت الهمة للتخلص من دعاتها، وكان لا بد من أن تنهض النخب الواعية من أبناء العراق الذين أدركوا الخطر بحس وعيهم وتجربتهم.

إننا لا نستطيع أن نعيش في وطن مستباح، وإن العراق له خصوصية تختلف عن خصوصية الولاءات العربية والإسلامية، وإن الذوبان في ذلك الاتجاه خطر جسيم يهدد بفشل التجربة الديمقراطية العراقية الجديدة.

ونرى بأن إعادة الهيكلية الناجحة في الولاء لحساب العراق هو الطموح الأفضل للأجيال القادمة من الكانتونات والولاءات لصالح الذين يهمهم أن يجني العراق الدم

والخراب ويخسر من أبنائه يومياً العشرات في نيران السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة من خلال تصدير المجانين من طوابير الانتحاريين الذين يسمون أنفسهم بالمجاهدين الجدد، كما يهم تلك الدول إعادة العراق إلى المربع الأول حيث الجهل والقمع والذل والفقر.

لذا، فالوحدة الوطنية القائمة على الحوار الوطني وعلى أسس قانونية واجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية جديدة هي السبيل الأمثل والأفضل حتماً لتحقيق الأهداف النوعية لأدوارنا المقبلة وتجاربنا الوطنية القادمة.

فالعراق اليوم بحاجة إلى ثورة تصحيحية وليس إلى ثورة بيضاء أو سوداء أو حمراء، بل إلى عملية تصحيح العديد من المفاهيم والرؤى والتطبيقات لعموم الدولة العراقية من خلال توجيهها للمسيرة الوطنية... إنها مهمة كل عراقي.. الكل ينطلق من منطلق حضاري إنساني نموذجي لإعادة بلورة الذات والوطن والمستقبل في الاتجاه الذي يقودنا إلى تطبيقات واقعية، الشعب بحاجة ماسة إليها لإدارة مؤسساته بالشكل الذي يهيئ له سبل العيش الكريم.

علينا أن نرسخ سبل نجاح الدولة القطرية الوطنية لأسباب يدركها الجميع فماذا جنينا من العرب؟

إنهم يصدّرون إلينا الإرهاب والأفكار الدينية المتطرفة الهدامة والتدمير ومصادرة الرأي وقتل حرية المواطن العراقي ومساندة الأنظمة الديكتاتورية التي تعاقبت على حكم العراق، علينا أن نتعامل مع حقيقة موضوعية.. إننا أمام واقع فعلي يجب أن تؤسس عليه معارفنا الجوهرية بأن الوطن لا يسلم إلا من خلال قولنا وفعلنا، بالتناغم والتكامل والتفاهم بين أبناء الشعب والاندماج معاً لإرساء مشاريع الدولة الواحدة ضمن الإطار الفيدرالي الاتحادي من خلال توحيد الجهود والسعي للعمل في مصلحة الإنسانية، ونبذ المفاهيم الخارجية بالدعوة إلى الانعزال والتبعية، وأن نستفيد من الدرس القاسي الذي تعرضنا له جميعاً بما يفيد بضرورة جعل الوطن والإنسان العراقي والمصلحة العراقية والأهداف العراقية قيمة عليا لا يمكن

المساومة عليها أو تهميشها عند التعاطي مع الدول العربية والإسلامية وغيرها من دول العالم الأخرى.

يكفينا أننا عشنا زمننا على أرض التبعية المقيتة الظالمة، وعلينا أن نعي اليوم بأن الانتماء الإسلامي أو القومي يجب أن لا يكون حاجزاً أمام تطلعاتنا المشروعة نحو بناء الوطن وفق صياغة حضارية يعيش فيه الإنسان العراقي بكرامته.

وإن تجارب ضياع الإنسان والوطن والثروة والكرامة والدولة الي أدمت قلوبنا فيما مضى قد ولت إلى الأبد.

وأن العلاقة بين الفرد والدولة يجب أن تنشأ على أساس الحقوق والواجبات في بُعدها الإنساني والقانوني في ثنائية التعاون من ضمنها حقوق التجنيس والمساواة والكرامة والأمن والحماية والتعبير وواجب الدفاع والالتزام والمسؤولية والولاء فتلك الأسس المتبادلة المتوازنة في الحقوق والواجبات هي التي تثمر النجاح وتضمن عراقاً معافى قادراً على إعادة دوره في ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة التي تقوم على سيادة القانون والمشاركة السياسية الديمقراطية الكاملة في ظل دولة المؤسسات القائمة على أساس المساواة والحرية والعدالة، وهي مقومات البناء العضوي للدولة الناجحة المستندة إلى الشرعية الحقيقية. ومن الممكن الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى التي سبقتنا في المعايير الإنسانية والديمقراطية، فالدولة الأمريكية الحديثة التي نظرت إلى الحريات في أبعادها الجوهرية وليس الشكلية واعتبارها حق إنساني فطري ثابت قبل أن تكون حقاً وطنياً قانونياً مكتسباً نموذجاً رائعاً لنضال الشعوب من أجل الدفاع عن حريتها ووجودها الإنساني، فقد حاربت أمريكا من أجله وضحت بالكثير من أبنائها لتعطي استحقاقات مواطنيها في التعبير عن الحرية الصادقة دون أن تصطدم بحريات ومصالح الآخرين، وقد أكد رؤساء «الولايات المتحدة الأمريكية» منذ حرب الاستقلال إلى قرار الدستور سنة 1789م على أن العدل والحرية والمساواة هي هبة من الله تعالى لا يمكن لأحد مصادرتها أو الحجر عليها وأن البشر متساوون يتميزون استناداً إلى مقاييس عنصرية ورجعية هابطة كمعايير العرق واللون أو المستوى الاقتصادي.. إلخ.

لذا فإن بناء هيكلية الدولة الأمريكية كانت على أساس استحقاقات المواطنة وهو المعيار الثابت في الانتماء إلى الوطن وفي نفس الوقت فإن الدولة لم تعطِ امتيازات لطبقة معينة أو لتشكيلة سياسية دون أخرى، لذا فإن تلك المقاييس التي أشرنا إليها كانت الانطلاق في بناء دولة القانون ضمن خصائص عالمنا المعاصر فقد نجحت في إرساء مشاريع الدولة الواحدة ضمن الإطار الفدرالي الاتحادي، ومثلها سعت «فرنسا» بقيادة «ديغول» لتأسيس أعظم الديمقراطيات في أوروبا وهناك دول أخرى استطاعت أن تنجح في سعيها لتأسيس نظام ديمقراطي يناسب شعوبها على أساس المساواة والحرية والعدالة «كسويسرا» و«الدانمارك» و«السويد» و«بلجيكا» و«النرويج».

لا شك أننا ندرك أن من أهم أسباب نكستنا الوطنية قد جسدتها الأنظمة السياسية المتوالية على حكم العراق التي تمثلت بقدرتها على إنجاح حملات التربية والتثقيف على ثقافة الواجب تجاه الدولة، وأن من أولى الواجبات على المواطن قدسية الدولة والقانون والسلطة والحزب والجيش والإدارات المخابراتية، في حين عملت السلطة وفق مخطط مدروس إلى تغييب حقوق المواطن التي يستحقها مقابل ما يؤديه من واجبات تجاه دولته. في جانب آخر إن السلطة أخذت تمارس الشدة والقسوة والصرامة في بسط قوانينها حتى عاش العراقيون في ظل دولة الرعب والخوف، فكان العسكري الذي يتمرد أو يهرب من الخدمة العسكرية يحكم عليه بالإعدام أو جذع الأنف ووشم الجباه حتى وصلت حالة التعسف إلى إصدار عقوبة السجن لمدة 6 أشهر أو أكثر على من يقطع زراً من أزرار البدلة العسكرية أو من يعتدي على عسكري.

فعاش العراقيون زمناً طويلاً من الاضطهاد والتنكيل والإذلال حرمته من التمتع بإنسانيته وحقوقه الطبيعية والوطنية، بالمقابل نجد أن المواطن العربي يتمتع بمميزات خاصة على حساب المواطن العراقي. إن كتابة الدستور يجب أن تكون منبعثة من التمسك بالنظم السياسية الحرة وأن تكون النظرة إلى حرية المواطن ومصلحته الأساس الذي يجب احترامه والالتزام برفض أية تجربة دكتاتورية وتحت أي مسمى والاستفادة من الماضي والاهتمام بالمستقبل في ظل دولة تتقدمها الكفاءة والنزاهة والمنهج

الديمقراطي في إدارة البلاد السياسية والقبول بنتائج صناديق الاقتراع أياً كانت النتائج.

والإيمان بمنظومة القيم والقوانين والأنظمة والتشريعات المقرة وطنياً ورسمياً في ظل دولة الدستور والقانون. كما أن من المهم أن تبنى واقعية حياتنا اليومية على التعايش السلمي من خلال الالتزام بسلمية الحياة السياسية والاجتماعية والدينية بعيداً عن العنف والإرهارب والتآمر والتصفيات، والوقوف صفاً واحداً بالتصدي للإرهارب الأسود القادم من خارج الحدود والذي يهدد أمن العراقيين بالحصول على سِلْم دائم على أسس العدالة والحق والقانون وحياة توافقية لا طائفية ملتزمة بالقيم والأطر والمعايير الوطنية الجامعة لكل العراق على تنوعه بعيداً عن القياسات العرقية والطائفية الضيقة، وإقصاء المصالح والولاءات الشخصية والعمل الجاد باتجاه الولاء للوطن وسيادته الكاملة على أرضه وموارده وثرواته وقراراته وسياسته عن طواعية وتراضٍ في المشاركة لإقصاء الطائفية وهزيمة التمرد التي لا تقل أهمية عن كتابة الدستور العراقي، لأن تشتت واندحار الإرهارب فعل تاريخي بطولي، ودلالة على واقع أن العراق وطن عمقه التاريخي آلاف السنين لا يمكن تهميشها أو مصادرتها أو انتقاصها عن طريق العبث والتجاوز والتنازل، وأن بتماسكنا نثبت للعالم أن عراقية الإنسان أقوى من قوى الإرهارب والضلالة التي ستتهاوى وتندثر وتتحطم عند بناء وطننا الجديد في ظل دستور يحمي جميع المواطنين بعقد تعايشي أبدي سلمي ملؤه الأمن والاستقرار والثقة والرفاهية والمستقبل الأمثل للأجيال بما يليق بتراثنا وإرثنا الحضاري العريق.

إن ما قدمناه بدماء الشهداء ومن أبناء وطننا العزيز إلى جانب جل التضحيات لا يمكن أن نتنازل عنه ببساطة ونفقد مجدداً الوطن والإنسان، في زحمة المؤامرات والفتن التي يحاول من خلالها أعداء العراق جعل الشعب يخوض في متاهات المجهول ليبقى الوطن عاجزاً تستباح حقوقه وكرامته وتسلب إرادته الحرة ويعود بنا الزمن من جديد إلى دائرة السحق والقتل الظلم والذل.

إذاً لا بد من دستور يضمن لنا كرامتنا التي استبيحت وحقنا المغتصب في العيش أسوة بشعوب العالم المتحضرة، وأن ينصب الدستور على حق التصويت والانتخاب والترشيح والرقابة والحكم دون تمييز على أساس عرقي أو عقائدي أو سياسي أو طبقي

وحق الجنسية والهوية والعقيدة والثقافة واللغة القومية وحق التعبير والرأي والنشر وحق العمل والتنقل والسفر والسكن والإقامة، وحق الأمن والحماية وتكافؤ الفرص وتقليد المناصب العامة والوظائف واعتماد معايير الكفاءة والصلاحية الموضوعية في الاختيار دونما تعسف، وحق الاستدعاء القانوني الرسمي والتوقيف الإنساني اللائق البعيد عن التشهير والإهانة والتقاضي ضد المظالم والمحاكمة والجزاء العادل أمام محاكم تستند القضاء المستقل والعلني والمحايد، وحق الأجر العادل وشروط العمل الإنسانية والضمان الاجتماعي في حالة البطالة والحماية من العجز والمرض والشيخوخة والترمل، بتلك القياسات الإنسانية والمشاركة الفعالة من قبل الجميع سُنَّة وشيعة عرباً وأكراداً ومسيحيين وصابئة وبقية مكونات الشعب العراقي دون تهميش أو إقصاء لأحد نضمن واقعية الدولة العصرية الديمقراطية، وبمباركة وتأييد كل العراقيين الشرفاء سنهزم التمرد والمجاهدين الجدد من التكفيريين القادمين من خارج الحدود ويندحر الإرهاب إلى الأبد ويعيش العراق بسلام لا يروعه الملثمين أو يعبث بأمنه المرتزقة المأجورين والمجانين الذين يفجرون أجسادهم لقتل العراقيين. سنكتب دستور العراق.. حراً ديمقراطياً عصرياً ولن ترهبنا تدخلات المحسوبين على الجيرة أو الدين.. فالدستور هو ضمان أكيد ونصر جديد لزحفنا نحو مستقبل سعيد.

وشعرت الولايات المتحدة بالحاجة إلى طريقة جديدة لإدارة البلاد في ظل الفوضى والخراب وكان واضحاً أننا نتجه نحو نشر المزيد من القوات الأمريكية في شوارع بغداد وإلى المزيد من العنف.

ولم يخفِ «زلماي» مخاوفه من «جيش المهدي» وتحركاته وازدياد شعبية الزعيم الشيعي «مقتدى الصدر» بعد مطالبته بتحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق. ورغم أن وزارة «الجعفري» كانت تبدو قوية وقادرة على مسك زمام الأمور في البلاد إلا أن الكثيرين من الكتل السياسية كانت تخشى انفراد «الجعفري» بالسلطة بعدما وجدوا بأنه يفكر بأن يعطي مزيداً من الاهتمام إلى الوزراء خصوصاً الداخلية، لذلك كان قرار تنحيته صعباً مع تفاقم الوضع الأمني في «بغداد» و«الأنبار» و«ديالى» و«الموصل» واختلف معه السُنَّة وتراجع عن مساندته الأكراد وابتعدت عن تأييده الولايات المتحدة

الأمريكية، فكان من الضروري إيجاد البديل المناسب لإدارة العملية السياسية لإحكام السيطرة على الشارع وحماية أمن الناس بالقوة. وهذا يحتاج إلى الرجل المناسب الذي تراه أمريكا قادراً على مسك زمام الأمور في ظل هذه المرحلة، ورغم أنها لم تكن تثق بالسياسيين الموجودين على الساحة إلا أنها أيدت السيد «نوري المالكي» ليحل رئيساً للوزراء بدلاً عن «الجعفري» رغم أن الاثنان ينتميان إلى حزب الدعوة الإسلامية. تنظيم العراق. ومع أن الأوضاع لا زالت متأزمة ازدادت وجهات النظر والخلافات حول الحكومة الجديدة واختيارها للوزراء والوضع الأمني يزداد سوءاً في العديد من مناطق بغداد، وازداد القتل والتهجير ونزوح الآلاف من العوائل بعيداً عن مناطق سكناهم، وكانت مهمة «زلماي» على شفير الانهيار، كما تعرضت إدارة «بريمر» لنفس الموقف من قبل، خصوصاً بعد بروز ظاهرة الحرب المعلنة بين السياسيين العراقيين والتهديدات العنيفة تحت قبة البرلمان لتعيش بغداد في أجواء مشحونة بالنزاعات الطائفية، وشن الهجمات الانتحارية واستمرار رداءة الإصلاحات الاقتصادية والخدمية لتزداد معها معاناة العراقيين، ولم يمر على وجود «المالكي» في منصبه سوى شهر واحد فقط حتى ازدادت الأصوات من داخل البرلمان بضرورة إقالته. فهناك من يحاول استمرار الأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد لصالح أجندة أجنبية وأصبح لدى الشعب العراقي القناعة التامة أن الذين يحاولون القيام بالأعمال الإجرامية المسلحة تحت مسميات وشعارات مزيفة سواء يعملون في الشوارع أو متخفين تحت قبة البرلمان، أصبحوا مكشوفين لا تنطلي أكاذيبهم على العراقيين، وصار واضحاً أن العملية السياسية تسير على الطريق الصحيح رغم حصول خروقات لبعض السياسيين في الاتجاه الذي يعمق الهوة بين أبناء الشعب بإثارة الفتنة وتشويه الحقائق والإصرار على انتشار الفوضى ومعارضة الحكومة والتشكيك في شرعيتها ودورها تجاه الجماهير. وتحاول أن تنخر دعائم الوحدة الوطنية وتعريض البلاد لحرب أهلية من خلال إرباك العملية السياسية وتعريضها للفشل، وكان لحادث تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في 22/شباط/2006م وما أعقبها من حوادث في مختلف مناطق بغداد وحواليها، أعطت احتمالات دخول العراق في معترك الحرب الأهلية، وقد كانت للمؤشرات السلبية التي صاحبت الأجواء السياسية سبباً آخر لتفاقم

الأزمة ودفع البلاد إلى الهاوية. وحاول «زلماي» بلوغ مشروع الإنقاذ الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية بدفع المالكي على ضرورة إنجاز الملفات العالقة ومنها إرجاع البعثيين إلى وظائفهم وإلغاء هيئة اجتثاث البعث والإفراج عن المعتقلين الموجودين في سجون الحكومة، وبلورة مشروع حكومة وحدة وطنية بإشراك جميع الأطراف في اتخاذ القرار السياسي، وبضرورة فتح باب الحوار مع الجهات التي تمثل المقاومة العراقية وإشراكهم في الحكومة.

ورحبت الحكومة بذلك واستثنت كل المجاميع المسلحة التي تلطخت أيديها بدماء العراقيين وكذلك عناصر تنظيم القاعدة.

إلا أن ذلك لم يحقن دماء العراقيين وأصبحت قضية الأمن والاستقرار مجرد أمنيات لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع. وانتشرت المليشيات الطائفية في مدن وأحياء واسعة من العراق أخذت تتصدر قائمة الأعمال الإجرامية البشعة في ظل غياب الدولة المؤسساتية وتفاقم الأزمات السياسية، وتناحر رجال الحكومة والتصارع على المناصب السيادية وغير السيادية، فضلاً عن غياب تفعيل القانون والقضاء لتعم الفوضى في جميع مفاصل الدولة، وتصبح الكلمة لفرق الموت في الشارع العراقي رغم الإعلان عبر وسائل الإعلام توجه الجهود بالاتجاه الذي يسهم في رعاية التفاهم والتسامح والاتفاق على نبذ العنف وحل جميع المشكلات العالقة.

ورحل «زلماي خليل زاده» عن العراق هو الآخر كما رحل من قبل «غارنر» و«بريمر» و«نغرو بونتّي» إلا أن العراق لم يزل يشهد تدنّياً كبيراً في حجم المشاريع وإعادة إعمار البلاد، واستمر الحال كما هو عليه فاللصوص هم وحدهم المستفيدون وازداد الفساد الإداري في الوزارات والدوائر الحكومية كما ظهر لصوص النفط من المحترفين الذين عرفوا الطريق في كيفية ملء أرصدتهم بملايين الدولارات، ولم تتحسن الخدمات الأساسية وهُدرت الأموال وبقي حال الكهرباء كما كان في بداية الحرب، فلا تغيير حصل في البلاد نحو الأحسن وكل شيء بقي يمثل نفسه بلا جديد ولا أخبار سارة عن الديمقراطية.

• إدارة السفير «رايان كروكر» للعراق:

إلى أن تسلم «رايان كروكر» مهام السفارة في بغداد والإحباط واليأس لا زال يواجهه الشعب كالمعتاد، فضلاً عن أن حياتهم اليومية لا تخلو من المشاكل الكثيرة ولا زالت جرائم الاغتيالات والخطف والتهجير القسري مستمرة.....

وفي النهاية فإن هؤلاء السفراء يمثلون مصالح الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها السياسية من خلال إدارتها من داخل المنطقة الخضراء حتى وإن لم تتوافق مع مصالح الشعب العراقي.

• تحت قبة البرلمان

معنى البرلمان وتاريخه

البرلمان (Parliament) وهي كلمة غير عربية الأصل تعني المشاورة، ظهرت في القرن الثالث عشر، استعارتها أغلب الدول وأطلقتها على مجالسها وهي من المفردات الشائعة التي تعني (السلطة التشريعية) ومن المفترض أن تكون منتخبة من الشعب انتخاباً حراً نزيهاً. وقد استخدمت الدول العربية العديد من المصطلحات التي تعني كل منها البرلمان ومنها (مجلس الشعب، مجلس النواب، مجلس الأمة) والدستور العراقي الدائم استخدم تسمية مجلس النواب.

ومن الجدير بالذكر أن فكرة البرلمان نشأت في بريطانيا عندما انحسرت سلطات الملك مقابل اتساع سلطة الشعب الذي ناضل طويلاً، وقدم العديد من التضحيات عبر السنين الطويلة بغية كسر جبروت الملوك للتخلي عن بعض سلطاتهم ومن أهمها سلطة إصدار القوانين، وهو من أكبر المكاسب التي حققتها الشعوب الحرة لنيل حريتها، لذا فإن البرلمان في بريطانيا في بدء نشأته ـ ولا زال ـ مؤلفاً من مجلسين هما (مجلس

العموم) المنتخب من الشعب و(مجلس اللوردات) المعين من قبل الملك، والمجلسان معاً يشكلان البرلمان البريطاني.

وفي العصر الإسلامي (وبمراحل تاريخية مختلفة) يذكر لنا التاريخ عن وجود مجالس (أهل الحل والعقد) وهم مجموعة من وجهاء القوم وهي غير منتخبة مهمتها إعطاء المشورة للخليفة (الحاكم) الذي له السلطة المطلقة بإصدار القرارات بعد أخذ الاستشارة من هذا المجلس، ولقد ورد مبدأ التشاور في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ و ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ .

أما في العراق فتمتد جذور فكرة البرلمان إلى ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة مع اختلاف التسميات لذا يمكن أن نمر[1] على الحياة البرلمانية في العراق من خلال ما يلي:

أولاً: الفترة السابقة على تأسيس الدولة العراقية الحديثة (قبل عام 1920م):

شهدت هذه الفترة تطبيق قانون (المبعوثان) العثماني وهو أول تشريع انتخابي يطبق في العراق، وقد نظم هذا القانون السلطة التشريعية في الدولة العثمانية حيث كان العراق جزءًا منها بحكم الاحتلال العثماني، وقد تم تحديد ستة مقاعد للعراق على اعتبار أن العراق مقسم إلى ثلاث ولايات «بغداد» و«البصرة» و«الموصل»، لكل ولاية نائبان أو ممثلان يتم انتخابهما من قبل سكان تلك الولايات، وقد احتسب لكل (50,000) من الذكور ممثل واحد في هذا المجلس، إلا أن ولايات العراق الثلاث تم تحديد عدد نوابها أو ممثليها بغض النظر عن عدد سكانها ومن المهم أن نشير إلى أن هذا المجلس لم يكن له اختصاص تشريعي حيث أن تشريع القوانين كان منحصراً بمجلس الوكلاء وهو بمثابة مجلس الوزراء ويعمل بإرادة السلطان العثماني وكانت هذه التشريعات تسري على كامل أجزاء الدولة العثمانية بما فيها العراق.

(1) المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان I.O.H.R.C، ص:4، 2006م.

ثانياً: الفترة ما بين 1921 ـ 1958م:

إن فكرة قيام الحياة البرلمانية في العراق تعود إلى التجمع الذي قامت به الحركة الوطنية في بغداد بعد إعلان الانتداب البريطاني؛ تمخض عن هذا التجمع وفد مؤلف من 15 عضو للتفاوض مع سلطات الاحتلال وقد وافقت سلطات الاحتلال على وضع نظام انتخابي للمجلس التأسيسي لعام 1922م وقد تم انتخاب المجلس التأسيسي العراقي في 25/شباط 1924م وصدرت الإرادة الملكية بافتتاح المجلس يوم 27 آذار 1924م وقد افتتح الملك فيصل الأول أولى جلسات المجلس وقد حدد مهام المجلس في كلمته التي ألقاها بثلاث مهام هي:

1 ـ البت في المعاهدة البريطانية العراقية.

2 ـ سن الدستور.

3 ـ سن قانون انتخاب المجلس النيابي العراقي.

وبعد نفاذ الدستور لعام 1925م تشكل مجلس الأمة والذي كان يضم مجلسين أحدهما منتخب ويسمى (مجلس النواب) والآخر معين من قبل الملك ويسمى (مجلس الأعيان) وقد توالى تشكيل هذا المجلس طيلة فترة الحكم الملكي وقد انتقدت تلك المجالس من نواحٍ عدة أهمها:

1 ـ التشكيك في نزاهة الانتخابات.

2 ـ عدم وجود تمثيل للنساء فيها.

3 ـ انعدام الكفاءة للكثير من أعضائها.

4 ـ ضعف هذه المجالس في مواجهة الحكومة وامتثالها لإرادة وسلطة الملك.

ثالثاً: فترة الحكم الجمهوري:

على إثر قيام ثورة 14 تموز 1958م ألغي القانون الأساسي سنة 1925م (الدستور الأول) والمؤسسات القائمة بموجبه وبضمنها مجلس الأمة بهيئتيه (الأعيان والنواب) ولم يشكل بعد هذا التاريخ أي برلمان عراقي منتخب إلى عام 1980م، حيث صدر قانون المجلس

الوطني والذي تم بموجبه تشكيل المجلس الوطني بالانتخاب وهو أول مؤسسة تتألف بالانتخاب في ظل النظام الجمهوري في العراق. وعلى الرغم من كونه أول مجلس منتخب إلا أنه لم يكن برلماناً حقيقياً فهو لم يصمد أمام سهام النقد الموجهة إليه نخص منها:

1 ـ أن الانتخابات لم تكن حرة ونزيهة.

2 ـ المجلس الوطني لم يكن ذا صلاحية تشريعية حقيقية ووحيدة في العراق بل كان بجانبه مجلس قيادة الثورة المنحل[1].

3 ـ كان المجلس أداة بيد النظام يستخدمه لإسباغ المشروعية على تصرفاته وقراراته.

4 ـ لم يكن له أي دور رقابي حقيقي على الحكومة.

5 ـ والأهم من ذلك أنه لم يكن معبراً عن إرادة العراقيين بل عن إرادة النظام الحاكم.

ومما تقدم يتبين أن الموروث البرلماني العراقي لم يشهد برلماناً بالمعنى التام للكلمة مما قد يدفع بالمواطن العراقي إلى طرح التساؤل الآتي:

ما هي أهمية البرلمان (مجلس النواب)؟

أهمية البرلمان (مجلس النواب)

تكمن أهمية وجود البرلمان (مجلس النواب) من خلال النظر إلى مهامه التي تتمحور بالأمور التالية:

1 ـ إصدار وتعديل وإلغاء القوانين (بما يتناسب وحاجة المجتمع) من قبل هذا المجلس الذي تم انتخابه من قبل عموم الشعب.

2 ـ عدم تكرار الدكتاتورية من خلال دور البرلمان باختيار رئيس الجمهورية، الرقابة على الأداء الحكومي ومحاسبة المسؤولين الحكوميين.

3 ـ التداول السلمي للسلطة وفق إرادة الجماهير من خلال ترشيح البرلمان لرئيس الوزراء.

(1) المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان، ص: 6.

4 ـ الرقابة والإشراف على المال العام من خلال التصديق على الموازنة العامة ورقابة تنفيذها.

5 ـ تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب بحيث يحق للجميع المشاركة في الحياة السياسية كمرشح أو كناخب.

6 ـ ضمان حقوق جميع مكونات الشعب العراقي بحيث تتاح فرصة تمثيل كل مكون من هذه المكونات في هذا البرلمان.

7 ـ ضمان تمثيل النساء في البرلمان بنسبة مقنعة أو مقبولة كما ورد في نصوص الدستور وبذلك نضمن مشاركة المرأة في صنع القرار والحياة السياسية.

8 ـ ولاستحالة مشاركة جميع المواطنين في إدارة شؤون البلاد، ولذا يكون من الراجح عقلاً أن يكون هناك مجلس منتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب يقوم بالمهام المذكورة آنفاً نيابة عن الناخبين[1].

وما إن أرخت الديمقراطية سدولها حتى برز للعيان أعضاء في مجلس النواب يمتازون بالتصريحات والهتافات الفارغة، والبعض الآخر يمثلون أحزابهم أو كتلهم السياسية في منأى عن العراق وشعبه وانشغلوا بمعالجة قضاياهم الشخصية بدلاً من معالجة الأزمات التي تمر بها البلاد، بل وفي أحيان أخرى يسعون إلى خلق الأزمات. مما عكس ضعف الأداء وتناقض التصريحات فضلاً ـ وللأسف الشديد ـ إلى أن بعض النواب لهم علاقة مع الجماعات المسلحة وغالبية تصريحاتهم تحمل لغة التهديد داخل قبة البرلمان لتخريب العملية السياسية ومشروعها الديمقراطي والإجهاز على كل قرار لا ينسجم ورؤى الكتل التي يمثلوها والحيلولة دون تحقيق إنجازات مهمة على الصعيد الوطني وانتشال العراقيين من الوضع الأمني المتردي. وأوضحوا نواياهم السيئة تجاه العملية السياسية من خلال الغيابات المستمرة تحت حجج ومبررات غير مقنعة فقد استهان هؤلاء المتغيبين بالصوت العراقي الذي كان ثمنه غالياً جداً فكان لتلك الغيابات المتكررة لبعض أعضاء المجلس ما لا يسمح باكتمال النصاب القانوني لعقد جلساته واجتماعاته

(1) المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان، ص:7.

مما انعكس سلباً على أداء المجلس وأثر في سير العملية السياسية وأجل جملة من القوانين والتشريعات والقرارات والاقتراحات التي تتطلب ضرورة البت فيها خصوصاً أن ما تمر به البلاد من محنة وأزمات تتطلب جهوداً كبيرة لاحتوائها حتى لا تضر بمصلحة الشعب والوطن.

ونظراً لأهمية مجلس النواب كسلطة تشرف إشرافاً مباشراً على المسار العام وحتى الخاص على برامج الحكومة وآليات عملها فإن ذلك يضفي على المجلس أهمية كبيرة، وإن أي خلل في عمل المجلس من شأنه أن يضر بمجمل العملية السياسية حتى وصل التقييم العام لأداء الكثير من النواب ـ إذا استثنينا البعض القليل ـ أنه لم يكن بالمستوى الذي يحلم به المواطن نظراً لكونهم لم يؤدوا دورهم الذي انتخبوا من أجله، حتى أصبح البرلمان العراقي مجال انتقاد حاد من قبل الأوساط السياسية والثقافية بصورة عامة لعدم تجاوبه مع طموح الشعب في ترسيخ دعائم الحكم ونزع فتيل الأزمات الخانقة التي تمر بها البلاد لإنقاذ هذا الشعب المنكوب الذي باتت حياته تتأزم يوماً بعد يوم حتى فقد إيمانه بالذين يمثلونه داخل قبة البرلمان، الذي أخذ يكتنفه هو الآخر التطاحن الطبقي والتمايز العرقي والطائفي والمساهمة في تأجيج العنف واختلاق الأزمات والمشاكل في سير العملية السياسية فانصرفوا إلى مناقشات غير مجدية لا علاقة لها بمصير الشعب الذي يذبح على مرأى ومسمع العالم وهو ساكن لا يخوض معاناة الشعب الذي تحدى الموت من أجل انتخابهم.

حتى وصل الأمر إلى ندم الناخبين بوضع أصواتهم في صناديق الاقتراع بعد أن لامس اليقين ضعف الأداء، وعدم استحقاق البعض تحمل المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقهم تجاه العراق وأهله.

وما أثار استغرابنا أن يخرج ثلث البرلمان إلى الديار المقدسة لغرض الحج وتناسوا مهمتهم الرئيسة، وغادروا البلاد وهي تعيش مظاهر الألم والقهر الإرهاربي والعنف السياسي والفساد وهدر المال العام.....

ولم يعِ البرلمانيون أن استقرار العراق سياسياً وأمنياً والحفاظ على مكونات الشعب

وعدم إراقة دماء أبنائه هو أفضل كثيراً من الذهاب إلى الحج وترك مسؤولية الأمانة التي وضعت على عاتقهم، فحرمة الإنسان أفضل من حرمة الكعبة بنص الحديث الشريف.

ويتساءل العراقيون ماذا فعلوا وقد مرت أكثر من سنة انتخابية برلمانية؟ كم من القوانين تم إصدارها؟

إن سفر أغلبية أعضاء البرلمان العراقي إلى بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج في ظل الظروف البالغة الحساسية التي يمر بها العراق حيث التدهور الأمني والاقتصادي تصرف غير مسؤول ويفتقد حتماً للحس الجماعي الوطني المشترك، حيث تسبب هذا العمل في تعطيل جلسات البرلمان وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني.

ورغم وجود أعضاء في البرلمان لا يدخرون وعياً أو حباً للوطن ويخبئون في أعماقهم رغبة وأد الديمقراطية وإلحاق الضرر بالعملية السياسية، يوجد في المقابل أعضاء يمتازون بالقوة والأمانة وينغرس في أعماقهم حب الوطن والوفاء للشعب الذي عانى وتحدى الموت من أجل انتخابهم، وهم واقفون بإخلاص تام بالضد ممن يحاول أن يلحق الضرر بالعملية السياسية ومشروعها الديمقراطي والاستهانة بأوجاعنا وأرواح شهدائنا.

ونذكر للتاريخ بأن أعضاء مجلس النواب العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق قد اتفقوا جميعاً وبشكل ملفت للنظر حول تحديد أمرين اعتبروها الأهم من بين جميع المشاريع المتعلقة بالبلاد وهما:

أولاً: تحديد رواتبهم وامتيازاتهم.

ثانياً: مشروع قانون انضمام العراق إلى اتفاقية زيت الزيتون لعام 2005م!!؟

وبخلاف هذين الأمرين لم يتفق أعضاء مجلس النواب فيما بينهم في أي مشروع قرار يخدم الشعب العراقي.

وبدت الأطراف المشاركة في العملية السياسية كل واحدة تنظر إلى الأخرى بنظرة الاستفادة المصلحية والطائفية على حساب الأخرى دون النظر إلى مصلحة العراق. حتى إن تمحور تلك الأفكار هي التي ساهمت في تمرير فكرة الحرب الأهلية، بينما في الحقيقة أن ما تشهده الساحة العراقية هو مجرد احتراب مصلحي أي بمعنى حرب لمصالح بين

قوى وحركات وتيارات تحاول خلط الأوراق وتبرير دواعي احترابها على أنها تعمل لصالح الشعب العراقي بينما مسببات صراعهم هو من أجل المصلحة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكتسبات السياسية والمالية والسلطوية.

وهذا عنوان أغلب الشخصيات السياسية لأنها غير ناضجة ولا تملك القدرة على العمل القيادي، فانظر إلى البرلمان تجده مليئاً بالمشاحنات والطروحات الطائفية والمصلحية فضلاً عن ضعف الشخصيات وانعدام فن التعامل الدبلوماسي. فالكثيرون ممن يجلسون تحت قبة البرلمان يحتاجون في الحقيقة قبل أيٍّ شيء آخر إلى ثقافة برلمانية، فالبرلمان الذي عول عليه الشعب خيراً منذ تأسيسه لم يصل إلى أي قرار لصالح الشعب فلم يتمكن من حل أية مشكلة من المشاكل العالقة التي تتعلق بالأمن والخدمات.

إنها حرب نفعية.. حرب بين السياسيين وقواهم الميليشياتية التي تركت لغة المنطق والحوار ولجأت إلى لغة تصفية الحسابات بعيداً عن الالتقاءالوطني فأخذوا يعلنون أمام الناس شعارات وأناشيد مضللة للحقائق.

ومن المؤسف أن نرى في ظل هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد وجود شخصيات سياسية وحتى اجتماعية تحاول القفز فوق أكتاف الآخرين مفضلين ثقافة التمصلح على حساب الثقافة الوطنية، والتي كثيراً ما عبروا عنها في وسائل الإعلام ومرروا من خلالها رسائل إلى الشعب يتضح من مفرداتها تصارع وتسابق في القبض على السلطة ويمكن القول أن المصلحة الخاصة للكثير منهم المحرك والدافع الذي يسيرهم في الاتجاه الخاطئ بعد أن نسوا آلام الوطن وجراحاته وتداعيات الوضع الخطير الذي يعيش في ظله العراقيون تحت ركام جحيم السيارات المفخخة والقتل اليومي المبرمج بلا انقطاع.

ولم يكتفِ الساسة في ظل الأجواء الضبابية التي تمر بها البلاد من البحث عن مصالحهم بل وباللجوء إلى خيارات التحريض على العنف على اعتبار أنها النافذة الجديدة التي باتت تروق لهم ليعبروا من خلالها عن صراعهم عبر أجهزة الإعلام المختلفة.

ورغم ما يشهده الناس من ضائقة مالية ومعيشية صعبة إلى حد الاختناق نجد أن بعض المسؤولين في البرلمان تصل أعداد أفراد حماياتهم الشخصية إلى مئات الحراس يقبضون رواتبهم بالعملة الصعبة تصل إلى 2000 دولار، ولا نعرف من أين يأتي المسؤول ـ في ظل معاناة الجوع والفقر والحرمان التي يعيشها الشعب ـ بالمال ليقدم أكثر من مليون دولار شهرياً كرواتب لأفراد حمايته الشخصية.

وإذا كان المسؤولون في الدولة يخشون على أنفسهم إلى هذه الدرجة فلمَ يقبلون أصلاً بمناصبهم، بينما نجد العراقيون البسطاء عرضة للموت في شوارع بغداد دون أن يكون هناك من يحميهم من نار الجحيم الملتهب من حرب خفية غير معلنة يذهب ضحيتها المئات يومياً بلا ذنب سوى أنهم أبناء هذا الوطن المغلوب على أمره.

إن سياسة التمصلح التي وقعت في شباكها المكونات السياسية العراقية في سبيل الوثوب على السلطة تعد واحدة من المحاولات الخطرة التي تهدف إلى نسف مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والدستور، كما أن ثقافة المصلحة المنغلقة هي التي شجعت على فتح باب الفرقة على كافة المستويات، قد يكون للمصلحة دوراً هاماً في ميدان العلاقات الدولية وقد تتفاعل في ميدان العلاقات المحلية والإقليمية أيضاً، إلا أنها من الخطورة عندما توضع أمام المصلحة الوطنية داخل البلاد باللجوء إلى معايير الفائدة والخسارة بالضد من معايير الوفاق ووحدة الصف.

لأن المصلحة الضيقة تعمل على إهمال دور الجماهير ومتطلباتها الحقيقية وتعمل على إقلاق الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي..

فالمصلحية التي ينظر إليها الساسة العراقيون وفق اعتماد آلية التمحور والتخندق قد رسخت في أذهان مكونات المجتمع العراقي مفهوم الفئوية والطائفية وشجعت بالمقابل الامتثال لأسلوب المعاملة بالمثل وهذا ما خلق التشنج الاجتماعي لدى العراقيين.

علينا أن ندرك بأن المشاعر الطائفية هي أبشع المشاعر التي تحطم المجتمعات وعلينا أن نملك وعياً كاملاً بضرورة أن لا نسمح لها باختراقنا. ألم يكفنا أكثر من ألف سنة ونحن نتناقل في أفكارنا تلك المشكلة؟!!

يجب أن نسعى بكل جهودنا إلى إلغاء الطائفية من قاموس تعاملنا اليومي، وأن نتعلم كيف نتعامل مع الإنسان كإنسان بعيداً عن أثنيته وطائفته ومذهبه، فبناء الوطن لا يحتاج إلى فئات مسلحة تحترف القتل بل نستطيع أن نبني وطننا من خلال ثقافة المحبة والتسامح، وإذا آمنا بذلك المنطلق عندها سنكون متفائلين بوجود مخرج واسع للأزمة التي نعيشها اليوم.

obeikandl.com